

بيان الافتتاح | "الاستثمار في سلطنة عُمان.. مقومات وتسهيلات جاذبة"
المنتدى الاقتصادي (بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار)
١٦ مارس ٢٠٢٢م
سعادة أصيلة بنت سالم الصمصامية
وكيلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترؤج الاستثمار

مَعَالِي خَمِيسِ بْنِ نَاصِرِ الْجِشْمِيِّ الْمَوْقَرِّ

أَمِينِ عَامِ وَزَارَةِ الْمَالِيَةِ

رَاعِي انْطِلَاقِ أَعْمَالِ مُنْتَدَى الرُّؤْيَةِ الْاِقْتِصَادِي

أَصْحَابِ السُّمُوِّ وَالْمَعَالِي

الْمُكْرَّمُونَ أَعْضَاءَ مَجْلِسِ الدَّوْلَةِ

أَصْحَابِ السَّعَادَةِ

ضُيُوفِ الْمُنْتَدَى الْأَعْرَاءِ

الْحُضُورِ الْكَرِيمِ

أَسْعَدَ اللَّهُ صَبَاحَكُمْ جَمِيعًا بِكُلِّ الْخَيْرِ....،

يسرني في البداية أن ارحب بكم جميعاً أجمل ترحيب وأنتم تشرفون أعمال منتدى الرؤية الاقتصادي للعام ٢٠٢٢، في دورته الحادية عشر، تحت عنوان "بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار"، والذي ينطلق مترجماً للخطوات والجهود الحكومية المبذولة سعياً لتعزيز بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية واستدامة للاستثمارات الأجنبية والمحلية.

مَعَالِي رَاعِي الحَفْل
الحُضُورُ الكَرِيم

لقد أكدنا مسبقاً – ونؤكد - من خلال العديد من الفعاليات واللقاءات والبرامج والمحافل المحلية والدولية على أهمية ومحورية وثقل قطاع الأعمال والاستثمارات لبلورة وتحقيق الأهداف الإنمائية لرؤية سلطنة عمان ٢٠٤٠، حيث يعتبر هذا القطاع محور التحول لاقتصادٍ

مستدامٍ ومتنوعٍ ولنموٍ اقتصاديٍّ مستهدفٍ، مما يتيحُ الفرصة لتلبية جميع الاحتياجاتِ الوطنيةِ وتوفيرِ فرصِ عملٍ تشغيليةٍ، وتعزيزاً لدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. وهو دور نقوم به من خلال تنظيمٍ في الأدوار بين مختلف الجهات ذات الاختصاص، حكومةً وقطاعاً خاصاً ومجتمعاً مدنياً، وأفراد. ساعين لتحقيق الطموحات المستقبلية الى واقع نلمسه.

ضيوف المنتدى الأعزاء الحضور الكريم

تمتلك بلادنا من المقومات الطبيعية والاقتصادية والسياسية ما يجعلها مركزاً جاذباً لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاعات الاقتصادية المستهدفة، مما يجعلنا أكثر حرصاً -كجهاتٍ مختصة- لتقديم التسهيلات الاستثمارية الجاذبة وتبسيط إجراءات تأسيس المشاريع الاستثمارية وتقديم جميع أوجه المساعدة والدعم للمستثمر. وهو ما تؤكدُه الخطوات الوطنية التي تمت في هذا المضمار والتي تمثلت في

اطلاق خدمة التراخيص التلقائية لحوالي ٨٨٪ من الأنشطة الاقتصادية عبر منصة استثمار بسهولة في ابريل من العام الماضي، والتي أدت الى عمل قفزة نوعية فيما يتعلق بتسهيل ممارسة الأعمال بالسلطنة.

كما يعتبر بدء تفعيل برنامج إقامة مستثمر في أكتوبر من العام الماضي ، والذي يتيح للمستثمر الأجنبي حق الإقامة من الفئة الأولى والثانية بحسب الشروط والضوابط المحددة، من أهم العوامل لجذب الاستثمارات النوعية للسلطنة. وقد بلغ عدد المستثمرين المستفيدين من البرنامج منذ انطلاقه وحتى الآن ٢١٧ مستثمراً.

ولسعينا الحثيث لتوفير فرص استثمارية جاذبة في السلطنة، لقد قمنا بتدشين حزمتين من الفرص الاستثمارية بلغ عددها ٧٥ فرصة في القطاع الصناعي، ويأتي ذلك ضمن خططنا لتنمية ورفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة.

كما تحركنا بخطوات واسعة وقمنا بتفعيل العديد من المبادرات مثل تفعيل دور السفراء والقناصل الفخريين لمد أذرع الترويج للسلطنة دولياً وذلك بناءً على التوجيهات السامية لصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم، وعملنا على تطوير استراتيجيات خاصة

للأسواق الدولية لجذب رؤوس الأموال منها وتعزيز التجارة البينية.
كما نقوم اليوم بالعمل على تطوير وتنفيذ محطة واحدة وشاملة
لخدمات المستثمرين وذلك بعد الاطلاع على التجارب الدولية في هذا
المجال، والعمل ايضاً على تطوير استراتيجية وطنية موحدة.
بالإضافة الى ذلك، لقد تم العمل على تشكيل فريق التفاوض الوطني
لجذب الفرص الاستثمارية الضخمة، وفريق صناعة الفرص
الاستثمارية لقطاعات التنويع الاقتصادي.
ونظراً لأهمية وجود إرشادات واضحة وصحيحة للمستثمرين، لقد
قمنا بتدشين مبادرات محددة مثل مبادرة دليل المستثمر ومبادرة دليل
المستوردين، ونقوم بالعمل حالياً على تطوير دليل الحوافز
الاستثمارية القطاعية وذلك لتوجيه بالمستثمر بالطريقة الأمثل.

ضيوف المنتدى الأعزّاء

الحُضُور الكَرِيم

اليوم، تشهد بلادنا نقلة نوعية تتجلى في حرص جلالة السلطان
المعظم حفظه الله ورعاه في اصدار الأوامر السامية المتعلقة بتحفيز

بيئة الاستثمار، وهو ما يتجلى في الأوامر الصادرة مؤخراً والمتعلقة بتقليل الرسوم الخاصة بالأنشطة التجارية بأكثر من ٨٩٪ وتخفيض ضريبة القيمة المضافة عن عدد من السلع، سعياً لتحقيق التنافسية وتحسين الجودة والارتقاء بالاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار. وبهذه النظرة الواسعة والشاملة، تفتح جميع هذه الإجراءات للمستثمر ابواباً واسعة، وتحقق هذه الرسوم المتدنية معدلات عوائد أعلى للاستثمار الأجنبي بالسلطنة، تشجيعاً للمستثمرين من مختلف الفئات للاستثمار بالسوق العماني.

اليوم، وبكل ثقة، يمكننا الحديث بصوتٍ مسموع عن جاذبية المناخ الاستثماري وتحقيق التنافسية والاهداف المستدامة. ويمكننا التأكيد كذلك بأننا على الطريق الصحيح لجعل السلطنة رقماً في معادلة جذب الاستثمارات لتصبح بذلك اقتصاداً مستقراً ومزدهراً.

مَعَالِي رَاعِي الحَفْل

الحضور الكريم

اننا اليوم في رحاب هذا المحفل الاقتصادي السنوي الواعد، نستهدف الخروج برؤى متكاملة للواقع والمستقبل لتحديد المقومات الأفضل نحو بيئة اعمال مرنة وآفاق استثمارية واسعة تدفع بعجلة النمو الاقتصادي للمستويات المطلوبة والمخطط لها من خلال الرؤية التنموية المستقبلية.

كما نود ان نلفت الى ان الآمال الوطنية المعقودة على تفعيل جميع الأدوات والممكنات لتسهيل بيئة الاعمال والبيئة الاستثمارية، والحديث عن ضرورة تسريع وتيرة تنفيذها بشكل عاجل، ليضع على عاتق مقدمي أوراق العمل اليوم، والمشاركين ضمن اعمال هذا المنتدى، مسؤولية الوصول لمخرجاتٍ عمليةٍ تنتقل ببيئة الأعمال الى مستويات المرونة المطلوبة لتحقيق الأهداف المؤمل منها وتوسيع حركة التجارة والاستثمار للوصول بعمان في مصاف الدول المتقدمة.

مَعَالِي خَمِيسِ بْنِ نَاصِرِ الْجِشْمِيِّ الْمَوْقِرِّ

أَمِينُ عَامِ وَزَارَةِ الْمَالِيَةِ

تَقَبَّلُوا مِنِّي فِي الْأَخِيرِ أَسْمَى عِبَارَاتِ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ عَلَى دَعْمِكُمْ
الْمُتَوَاصِلِ، وَتَشْرِيفِكُمْ بِرِعَايَةِ حَفْلِ افْتِتَاحِ أَعْمَالِ الْمُنْتَدَى فِي دَوْرَتِهِ
لِهَذَا الْعَامِ، وَالشُّكْرُ لَكُمْ ضِيُوفِ الْمُنْتَدَى الْأَعْرَاءِ مِنْ مُقَدِّمِي أَوْرَاقِ
الْعَمَلِ، وَالمُتَحَدِّثِينَ الرَّئِيسِيِّينَ، وَالمُشَارِكِينَ بِجَلْسَاتِ النِّقَاشِ، مُؤَمِّلِينَ
فِي أَنْ يُحَالِفَكُمُ السَّدَادَ وَالتَّوْفِيقَ لِبُلُورَةِ مُخْرَجَاتِ يَعْمْ نَفْعُهَا أَرْجَاءَ هَذَا
الْوَطَنِ الْعَزِيزِ.. وَللشُّرَكَاءِ الْاسْتِرَاتِيجِيِّينَ وَالرُّعَاةِ وَالدَّاعِمِينَ، وَلكُمْ
حُضُورَنَا الْكَرِيمِ..

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ...